المحل

السنة النالثة

و١٢ كانون الاول١٩٣١

عمان : السبت في ٢ شعبان ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

معضر الجلسة الشامنة للدورة الاستبادية الاولى للمجاس التشريعي الاردني الشاني

« بمأ ان المبالغ المبينة في الجدول المرفق بهذا القانون وقدرها (١٠٨٦١) جنيهاً و (٨٢٣) ملا قد النفقت في السنة المنتهية في ٣١ آذار سنة ١٩٣٠ للخدم المذكورة فيه زيادة على ماهو مصرح لهذه الحدم بموجب قانون الميزانية لدخة (٩٢٩ – ٩٣٠) المالية فانه يصرح عنها بهذا القانون بانها و ضعت والنفقت حسب الاصول لحدم حكومة الامارة عن تلك السنة وانه صودق عليها وسمع بهاومنحت زيادة على المبالغ الموضوعة لهذه الحدم في القانون المذكور ٠»

(الجدول)

ل ف المادة ال

۳۰۰ الدين العمومي ۲۲ العمومي

شكري بك — هذا المبلغ هو رصيد الفائدة المتعققة لحكومة فلسطين بسبب قرض كان اخذ منها سنة ١٩٢٥ ليوزع قروضاً زراعية على القري التي اصيبت بالمحل ·

لم يكن هذا المبلغ مصروفًا عند تنظيم ميزانية سنة ٩٢٩ لذلك لم يكن من الممكن ان يُدخل في الميزانية المذكورة ·

مل لف المفص

٢٣٤ ٠٤ ادارة الولايات

شكري بك - هذا المبلغ حصل بسبب النفقات الباهظة التي دفعتها الحكومة اجوراًللنقل والسفر وللبرقيات بسبب مكافعة الجراد ·

عوده بك - مادام لا يوجد في تقسيمات حكومتنــا الادارية (ولايات) فاقترح ان لبدل هذه الكلمة ب (ادارة المقاطعات) ·

شكري بك - يمكن ان نقول (ادارة المقاظمات)

الله الفص

٥ ١٤ ٨٠ المعتمد البريطاني ٢٢

شكري بك —هذا المبلغ د'فع ايضاً اجوراً للبرقيات بسبب مكافعة الجراد لان معاون المعتمد كان مديراً عاماً للمكافحة ·

ل ف الفه

١١٥ قوة حدود شرق الاردن ٢٤ قوة حدود شرق الاردن

شكري بك - هـذا الملغ لم يُدفع من قبل الحكومة وان المعاملة تجزي على اساس قبد

الجلسة التامنة

افتتحت الجلسةالثامنة الدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٣٠ – ١١ – ١٩٣١ المصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضورا كثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى حمد باشا بن جازي وسلطي باشا الإبراهيم ،

الرئيس – افتتح الجلسة · فليقرأ الضبط ·

فقري .

شكري بك – دققت اللجنة المالية في قــانون سنة ١٩٣٠ الموقت الماحق بميزانيةسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ المالية فقررت وضعه في الصيغة التي وزعت عليكم :

لم يكن من الممكن ان يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي السابق لانه نشر بتاريخ ١٦ شباط سنة ٩٣١ والمجلس قد و ١٩٣٠ الما المخصصات الاضافية المطلوبة فيه فانها قدا نُفقت خلال سنة ٩٣٠ و ١٩٣٠ التي ساوضيها عند قرائة مفردات المخصصات المذكورة:

المادة الأولى : ـــ

« يسمى هذا القانون قانون سنة ١٩٣٠ الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ الماللية ٠» شكري بك – فات اللجنة ان تضيف كامة الموقت عند تسمية هــذا القانونفاقترحان تضاف الى المــادة كلمة الموقت .

توفيق بك - القوانين الموقتة هي التي يُصدرها المجلس التنفيذي عند مالا يكون المجلس التشفيذي عند مالا يكون المجلس التشريعي منعقدًا وليس هذاالقانون قانونًا موقتًا بل هو مشروع قانون لذلك لابمـكن اننضيفاليه كلمة (موقت) ونسميه كما اقترحتم

شكري بك-اعتقد انه يجب ان يكون قانونًا وقتًا ولكن اذا كان نشر كمشروع في الجريدة الرسمية فالي اصرف النظر عن اقتراحي .

افي اجد عرض هذا القانون على المجلس التشريعي الموقر في هذا الوقت من النرابة بمكادناك نظراً لمضى المدة التي اشرت اليها على ختام سنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ اولذلك اني اسأل قبل كل شيء كيف صرفت هذه المبالغ زيادة عما هو مقرر في الجدول المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٩ – ١٩٢٠ المالية واذن ينبغي ان نعتقد ان تجاوز المخصصات الموضوعة في ميزانية السنة المذكورة ومناه الجروج على احكام القسانون الاساسي علان الميزانية تعرض على المجلس النشريسي بشكل قانون كم أص على ذاك في المادة «٣٧» من القانون الاساسي عمانه يوجب على رومساء دوائر الحكومة مراعاة جيما حكام التوانين و كذلك على الحكومة ان تتحديقانون الميزانية وان لا تتحاوز اية منصصات وضعت في جدول المك الميزانية ومن جهة ثانية فان قوانين الميزانيات هذه العبارة «بجوز تخصيص ومن جهة ثانية فان قوانين الميزانيات هذه العبارة «بجوز تخصيص المامينة لكل دائرة من دوائر الحكومة ويستعمل في قوانين الميزانيات هذه العبارة «بجوز تخصيص اي مبلغ لا يزيد على المقدار المبين بجانب كل فصل من فصول الجدول المربوط بهذا القانون وصرفه اي مبلغ لا يزيد على المقدار المبين بجانب كل فصل من فصول الجدول المربوط بهذا القانون وصرفه

للخدمات والدوائر المعينة في ذلك الجدول ولا يجوز نقل اي مبلغ من فصل لآخر الا بقانون » ان معنى هذه العبارة هو انه لايجوز ان تتجاوز الحسكومة المقادير المعينه في الجدول المختص.

به يرابيه اذن اذا الحق وكل الحق ان نسأل الحكومة – وان كانت الحكومة الحاضرة ليست هي التي صرفت تلك المبالغ – عن اسباب صرف هـذه المبالغ والسبب لها

قد بين حضرة الزميل مدير الحزينة اسباباً لكل فصل من الفصول المبينة في الجدول ولكن قد بين حضرة الزميل مدير الحزينة اسباباً لكل فصل من الفصول المبينة في الجدول ولكن اعتقد ان هذه الاسباب التي بمينها لاتجيز الحكومة ان تأتي لنا بهذا القانون وتعرضه علي ناللمصادقة على ضرفيات زائدة عن قانون الميزانية وتطلب البنا ان نصرح بأن صرفياتها وضعت وصرفت حسب على ضرفيات زائدة عن قانون الميزانية وتطلب الذي جرى بشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي جرى بشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي جرى بشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي جرى بشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي جرى بشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي حرى الشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي الميزانية العمل الذي حرى الشكل الحروج على احكام قانون الميزانية العمل الذي حرى الشكل الحروج على احكام قانون الميزانية والميزانية والميزانية

لفد بين حضرة مدير الخزينة ان بعض الصرفيات في هذه الميزانيه جرت لاسباب مستعجلة وضرورية عاني مبدئيا اوافق على هذا السبب الحجر ولكن اسأل الحكومة لماذالم تتبع المادة (١١) من القانون الاساسي وتصدر بهذه الصرفيات قوانين موقتة اذ أن المادة الذكورة تخول الحكومة هذه الصلاحية حيث الت: «اذاقضت الضرورة حينايكون المحلس التشريبي غير منعقداً ان تتخذته ابير مستعجلة للمحافظه على النظام والامن العام او لدر مخطر عام او لانفاق مبالغ مستعجلة غير مضدق عليها في الميزانية اوفي قانوز خاص مند المحلف في المحلس ان مجازة والين مؤته المناه عند ما رأت ان تخصيصات مكافحة الجراد وقت شدي كافية وبالطبع ان

مىدس نفقات قوة الحدود من جهة مصرفًا ومن الجهة الاخرى ايراداً كاعانة وعندما نُـظمت الميزانية لم تـكن هـذه النفقات معروفة لدى الحـكومة لانها تـُدفع بالفعل من قبل حـكومة فلسطين .

ل ف الفصل

٣٦٥ الآثار (فوق العادة) ٥٧٥

شكري بك – قد انفق هــذا المبلغ لصيانة بعض الآثار التي كانت مشرفة على الحراب وكان عدم ترويمها مما يوردى الى زيادة خرابها ·

ل لف المادة ل

٢٣ الصحة العامة (فوق العادة)

شكري بك — ان هذا المبلغ قد دُفع بسبب نفقات لوازم التطهيرالتي جُمُابت من بلاد الانكايز ولم يكن معبّناً حين تنظيم الميزانية ·

مل لف المادة لفصل

١٦٤٨ مكافحة الجراد

شكري بك — لقد صرف مـــذا المبلغ لدر ً الحطر الذي كان يمكن ان يصيب الزروع بسبب هجوم الجراد عليها .

مل لف. المادة الفصل

ر ١٤٠ لجنة الاشراف على البدو ٣٢

شكري بك - ان هذا المبلغ مه تب لرئيس لجنة الاشراف على البدوالتي أ آفت في اواخر سنة ١٩٢٩ – ١٩٢٩ للالية ،

مل لف

١٠٨٦١ المحموع

شكري بك – ترون من هذه الايضاحات انه كان لابد من انفاق هذه المبالغالتي أدّت الى التقدم بهذا المشروع في طلب بخصصات اضافية من اجلها وان الحكومة استندت في هذا الطلب لاحكام المادة (١٠) من قانون المحاسبة العمومية المعدل لذلك اقترح وضع هذه المادة على الرأى .

عادل بك- نحن الآن على ابواب سنة ١٩٣٢ و يظهر للمحلس الموقر انه قد مضى على آخر سنة ١٩٣٦ و يظهر للمحلس الموقر انه قد مضى على آخر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ المالية مدة عشرون شهراً بالضبط والحسكومة تعرض علينا الآن هذا الملحق الذي مديري « يقانون سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٠ المالية » .

The state of the s

مكافحة الجراد من الامور الهامة والمستعجلة ان تضع قانون موقت لهذا الغرض ومن ثم تعرضه على المجاس التشريعي الذي انعقد في المشرين ثاني سنة ٩٢٠ و كذلك القول في قضية الآثار وفي قضية ادارة الولايات والمعتمد البريطاني لان مدير الخزينة قد بين ان الصرفيات الموجودة في الجدول انها صرفت باسباب مكافحة الجراد اماً مابينه مجتصوص الدين العمومي وقوة الحدود و دائرة الصحة العامة ولجنة الاشراف على البدو فلا ارى من موجب مجول الحكومة لاصدار قوانين موقتة بل كان يجب ان توضع هذه المخصصات في ميزانية السنة التي تلي السنة المذكورة ٠

لقد ينلخص معنا من هذه البيانات ان عرض هذا القانون على مجلسكم العالي الحاضر بصفة قانون ملحق لقانون ميزانية مضى عليها عشرون شهراً هو في غير محله · لان الحكومة بعملها هـذا كانها تطلب البنا ان نوافق على الاخلال باحكام الدستور وقانون ميزانية سنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ·

كلنا نعلم انه في دورمضى كان ممانه ما بعليه عدم تقيدنا باحكام القوانين واننا لا نتقيد بميزانية ولهذا كان جرى ما جرى ووضع في عنق هذه البلاد « المراقبة » ونرى الآن مثل هذه الامور الشاذة مع وجود « المرافبة » فهل ان هذا هو من مقتضيات المراقبة المدنية الصالحة ؟ .

اني اعتقد ان بيانات حضرة مدير الخزينة لا تبرر قط لان يوافق مجل كالوقر على هذا القانون واعتقد انه لو جرى مثل ذلك في بلاد اخرى لأخذت الحكومة التي قامت بمثل هذا العمل تحت الحاكمة لخروجها على القانون وعلى احكام الدستور ولكن نحن لبس لدبنا من اصول مجكت من اخذ الحكومة تحت الحاكمة التي سببت هذه الاعمال ولكن بمكنناان نوفع للسدة السنية مضبطة شكابة فشكو بها من هذا الامر الذي لا نرغب قط ان يتكرر في المستقبل واقترح على المحلس الموقر ان لا يقبل بهذا القانون من جهة ومن جهة اخرى ان نرفع مضبطة شكاية لصاحب السمو الملكي امير البلاد بلفظم نشكو بها الحكومة عما قامت به من التصرفات الشاذة التي وقعت .

شكري إلى استعمل حضرة عادل بكالفاظ شاذة كالتلاعب والمخالفة للقوانين والحروج على الدستور وما شاكل ذلك ولااريدان اشغل المحلس الموقر بالردعلي هذه الكلمات انما أريد ان اقول على الله المحلس الموقر بالردعلي هذه الكلمات انما أنه لم يطلم على القواعد والنظريات المالية والقانونية المتعلقة باحضار الميزانيات وانفاذها ومراقبتها المعلقة باحضار الميزانيات وانفاذها ومراقبتها المعلقة بالعرب الميزانيات وانفاذها ومراقبتها المعلقة بالعرب الميزانيات وانفاذها ومراقبتها والميزانيات وانفاذها ومراقبتها والميزانيات وانفاذها ومراقبتها والميزانيات وانفاذها ومراقبتها والميزانيات والميزانيات وانفاذها ومراقبتها ومراقبتها والميزانيات وا

لنقسم الهضصات الدولة الما الطارئة فهي التي تحتاج اليها الحكومة ولا تكون من الحدم التي طلبت من الحدم التي طلبت من الجلم عصصات اخرى من الجلم المناه الما الطارئة فهي التي تحتاج اليها الحكومة ولا تكون من الحدم التي طلبت من الجلما عصصات في المزانية، كأن يقع زلزال او حريق او ما ما ثل ذلك فتضطر الحكومة انفقات

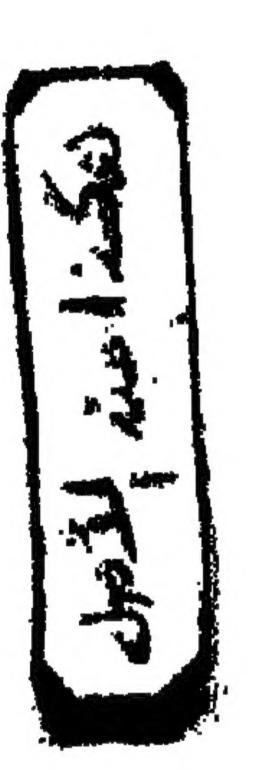
جلعدة لهذه الغاية · اما المخصصات الاضافية اوالمنضمة ، فهي التي تحتاج اليهالخدم ذكرت في الميزانية وو ضع لها مخصصات ، بقدار معين ولكه ظهر في النتيجة ان هذه المخصصات غير كافية · فني ما يتعلق بهذين النوعين لا بدمن صدور قانون · اما المخصصات المتحولة فانها مخصصات عير تمانواعها في جدول خاص أير بط بالميزانية واذا احتاجت الحكومة الى تزييدهذه المخصصات فانذلك يأكنها بقرار من المجلس التنفيذي على ان يقترن بالارادة المطاعة ·

اعود الى الرّد على الكلام الجرهري مما تفوه به عادل بك بقوله : ان الحكومة قدتأخرت كشيراً في تقديم هذا المشروع · انى لا اجدهذا الامر من الاسباب التي يجب ان تذكر في هذا المجلس ولانه لا يوجد صراحة في القوانين تقيد الحكومة بتعيين مدة لتقديم القوانين لاسيا فيما يتعلق بالامود المالية التي يطلب انهاؤها وقتاً كثيراً ومجهوداً كبيراً لااظن عادل بك بقدرها لانه لم بارس الامود المالية فيما اعلى .

اعتقد أن الاسباب التي ذكرتها كافية ومعقولة وانه لو كان عادل بك موجوداً في المالية لماتيس له أن يتصرف باحسن مماوقع بقول ايضاً : انه من واجب الحكومة ان تنقيد بالمخصصات المرضوعة في الميزانية بانني احيل حضرة عادل بك على القوانين المالية وعلى الكتب الموافقة في موضوع تنظيم الميزانيات فانها قد اجازت طلب المخصصات المنضمة وذكر تانه لا يمكن لحكومة من الحكومات أن تستغني عنه المفاستناداً الى هذه الما حوظات ورغبة في عدم المنفال المجلس اقول : لم يمكن بدهم اوقع وان تصرف الحكومة كان قانونيا مشروعاً لذلك اترك لحكمتهم ان تقدروا الامور حق قدرها وان لا تتأثروا بالالفاظ التي لا ادرى السبب في الولوع بذكرها على هذه الصورة

عادل بك - اني اعرف القواعد والنظريات المالية لابدرجة حضرة الزميل شكري بكوكمني مُطَّلغٌ عليها بسبب در استي لهانظريا واعلم انه يجوز للحكومة ان تطلب اضافة على المخصصات ولم أنكر عليها ذلك اذ قلت في كلامي السابق عند ماترى الحكومة ضرورة لطلب مخصصات زائدة عما قرد للها في الميزانية ان تُصدر قانونا موفقاً ونبرمه على ان يعرض على المجلس النشريبي الموقر .

لقد ظهر لنا من ايضاحات حضرة الزميل الاولى ، ان بعض الارقام المبينة في جدول مشروع القانون الذي نحن بصدده كانت صرفت بناء على ضرورة ماسة واعتقدائه في قضية مثل قضبة مكافحة الجراد وغيرها يوجد ضرورة تخول الحكومة استصدار قانون موقت ولكن الحكومة لم تفعل ذاك، بل ترسكت روساء الدوائر تصرف من عند ياتها بدون قانون ولا نظام حتى و بدون قرار من المجلس التنفيذي مفتحاوز المخصصات و عدم استصدار قانون موقت لصرفها هو الخروج على القوانين واحسكام الدستود



قانون الميزانية بذاته

اني اوجه نظر المجلس الموقر الى انه اذا اقدمنا على قبول هذا الامر وصدقنا على قبول مشروع القانون الذي نحن بصدده فمن بو مننا في المستقبل من ان الحكومة لاتخرج على احكام قانون الميزانية وان لاتنصرف بالمخصصات كيفها شائت ومن ثم تأتي بعد بضع سنين و تطلب الى المجلس الموقر ان يصدق لها على ماصر فنه وما تعمر فت به الأفاذائر كناالحكومة نتصرف المخصيصات على المنوال المذكور فلا يبقى اذن من حاجة في المستقبل لنقديم قانون الميزانية على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه وسنقى اذن من حاجة في المستقبل لنقديم قانون الميزانية على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه و

اني لااقصد قط النحامل على الحكومة - كما لا يخفى على اعضائها - ولكني ارغب في ان تسير الامور وفقاً لاحكام القانون وان أنبه الافكار الى المهنالك مجلساً تشريعياً يقدر الوظائف الموكولة البه ويقدر ماله من صلاحية وما على الحكومة من واجبات وان نتقيد جميعنا باحكام الدستور والقوانين المرعمة .

لهذا اكرر طلبي برفع مضبطة شكوى عن هذه التصرفات وعدم ابرام هذا القانون ·

حسين باشا الطراونه – ان المسادة « ٣٧ » من الدستور تنص على أن الميزانية تمرض على المجلس الموقر سنويا بشكل قانون لا جل التصديق علية فتأخير ارسال ما حق لميزانية ٩٣٠ – ٩٣٠ الى يومنا هذا مضر بصالح البلاد ولا يجوز التساهل في هذا الأمر خوفًا من اتخاذه عسادة في المستقبل فنكون خرجنا على إحكام الدستور ·

واذا قبل لنا أن الضرورة قضت بصرف ما صرف من مخصصات زائدة، فاقول أنه كان بامكان الحكومة أن تصدر قانوناً موقتاً لهذه الغابة مستعملة صلاحيتها الممنوحة لها في القانون الاساسي

لذلك افترح وضع حد للتصرفات غير القانونية في ميزانية البلاد كيما يكون الدستور محترم. متري باشا الريقات – ارىمن الموافق تأجيل البحث في مشروع هذا القانون ربثما بتيسر الوقت الكافي لاعضاء المحلس الكرام لدرسه مرة ثانية .

الرئيس – اضع اقتراح متري باشا القاضي بتأجيل المذاكرة في مشروع هذا القانون بالرأي · «فوافقاالمجلس على تأجيل البعث به»

الرئيس – عندنا قانون كان وضع كلحق لقانون الميزانية لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣٠ فليقرأ · «فقرى كما هو منشور في العدد « ٣٠٠» من الجريده الرسمية . »

عادل بك - هذه النديخة ظبى الاصل عن القانون الذي كنا بصدده

شكرى بك - وهذا الموضوع ايضاً عنى لإجل الكلام.

« فوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية · »

الرئيس – فليقرأ مشروع قانون سكك الحديد لسنة ١٩٣٠ والاسباب الموجبة له ·

الاسباب الموجبة

بما أن حكومة فلسطين وضعت قانونا لسكك حديد «فلسطين يتناول احكام قسم السكة الحجازية الواقع بفلسطين وبما أن أدارة قسم من السكة الحجازية بوجب القانون المذكوروالقسم الواقع منها في شرق الاردن بنظام سكك الحديد العثماني أى أن أدارة سكة واحدة بقانونين مختلفين يتافي المصلحة وبما أن هذا المشروع بطابق تماماً قانون سكة حديد فلسطين ويلائم حاجة شرق الاردن وبما أن هذا القانون أتم من نظام سكك الحديد العثماني الذره به ولما كان استبدال القوانين والانظمة العثمانية القديمة المبعثرة في جلود الدستورين القديم والجديد التي لايتيسر لكل انسان أن يطلع عليها يسهولة بتشريع جديد أضمن لمصلحة الاهالي والحكومة معاً سن القانون المذكور ونشر كشروع.

، روقرئ القانون كما هو منشور في العدد «٢٦٦» من الجريدة الرسمية»

«فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين · »

الرئيس - تعطل الجلسة عشر دقائق للاستراحة .

فعطلت

الرئيس -- افتتح الجلسة · فليةرأ قرار اللجنة الادارية المتخذ بتاريخ ٢٤-١١-١٩٣١ حول شكاية الحجة ارين في عمان بشأن رسوم المقالع ·

وقري:

«تُلمِت المضبطة المقدمة من حسن زوانه وابراهيم ورفقاه الحجارين المحالة الى لجنت بتاريخ على المحالة الى المحتفظة المناسبة الزراعة على الراعة التي تستوفيها منهم مديرية الزراعة حيث يتكبد الفرد منهم ثمانية جنيهات رسماً سنو ياعدا عن رسم الرخصة ويلتمسون تعديل هذه الرسوم بصورة تتناسب مع الاحوال الحاضرة

وتلى جواب مديرية الزراعة بنا على سو آلنا الموجه اليها بهذا الشأن فوجد خلاصته ان ادارة الزراعة تستوفي رسم رخصة فتح مقلع المدة ستة اشهر (٠٠٠) ملا استنساداً الى القرار رقم (٩٥) المورخ في ١٥ نيسان سنة ٩٢٣ وتستوفي ايضاً رسماً مقطوعاً شهريا (١٠٠) مسلا استناداً الى تعريفة رسوم رخص الحجارة والرمل المنشور بالعدد (٢٤٠) من الجربدة الرسمية وتاريخ ١٦-١٠-

ولدى التدقيق نبين ان المادة الثامنة عشر المذكورة لا تمنح حق تعديل وتبذيل ما ورد في مثلها

الذي هو عبارة عن لزوم استيفاء خمسة بالماية من قيمة المعمولات الصافيه من كل مقلع بعد تنزيل نفقات العملوالنقل. ولما كانوضع مثل هذه كضريبة مقطوعة بدون قانون يتعارض مع مقاصدالمادة (٩) من القانون الاساسي هذا عدا عن كون ليس لرئيس النظار ومدير الزراعة حق تعديل المادة (١٨) من نظام المقالع المقترن بارادة سنية ٠

فعليه ترى لحنتنا أن العمل بالتعليمات المذكورة مخالف القانون وموجب لمغدورية العمل التعليمات يتناسب مع ما يجب اخذه من الضرائب بالنسبة لمهنتهم ولذلك نقترح لزوم ابطال العمل بالتعليمات المار ذكرها وتكليف الحكومة لوضع صيغة قانونية لتعديل المادة (١٨) من نظام المقالع حيث يتبين فيها المقدار الواجب اخذه من الرسوم عن القلع والنقل على أن لا يزيد رسم القلع عن عشرة قروش ورسم النقل عشرة قروش شهريا

عوده بك — دققت اللبحنة الادارية المضبطة المرفوعة لمقام رئاسة المجلس التشريعي من قبل حسن زوانه ورفقاه الحبحارين في عمان وسألت مدير الزراعة والحراج عما يستند اليه من القوانين والانظمة باخذ الرسوم التي يشتكون من كثرتها الحبحار بن المذكور بن الماجابنا كتابيابانه تستوفي هذة الرسوم بناء على تعليات اصدرتها بموافقة رئيس النظار السابق استناداً على المادة «١٨» من قانون المقالع العثماني ولما دققت لجنتنا في القانون المذكور وجدت ان المادة تنول اخذ رسوم من رئيس النظار حق وضع تعليات بتعيين ضرائب مقطوعة بل ان تلك المادة تنول اخذ رسوم من الحجارين على ما يقطع من الحجارة والمواد الاخرى من المقالع في الماية خمسة من صافي الحصولات اى بعد تنزيل مصارفات العمل والنقل فكان شتان بين مقاصد هذه المادة من التسهيلات و بين تلك المتعليات التي فيها مافيها من الصعوبات و التعليات التعليات التعليات

لقد دققت لجنتنا بما يدفعه الحجارون من رسوم الرخص ورسوم القلع فوجدت انه يوازي أن جنيهات سنوياً عن كل حجار الرسم الذي لايدفعه اهم تاجر من التجار في سنة فالاستمرار على جباية هذه الرسوم من الحجار بن لايتفق مع العدل والمصلحة والادارة .

قابلني مدير الزراعة والحراج و بحثنا في الامر مطولا فاعترف لي بخطأ هذه التبليات وذكرانه يتعسر عليه تعيين مقدار رسوم المقالع و يتمنى لو ان الحكومة تضع مشروعاً آخر يعدل جميع مواد عانون المقالع العباني لما فيه من الصعوبة في تطبيقه ولكن لجنتنا رأت ان تقترح الا كتفاء بتعديل المادة في المدن المدن المعوبة في تطبيقه ولكن الجنتنا رأت ان تقترح الا كتفاء بتعديل المادة فقط بصورة تجعل الرسوم المنصوص عليها في هذه المادة مقطوعة وليست بنسبة حاصلات على عشرة قروش ومثل هذا الملغ على النقل المنابع على عشرة قروش ومثل هذا الملغ على النقل المنابع على عشرة قروش ومثل هذا الملغ على النقل المنابع المنابع على عشرة قروش ومثل هذا الملغ على النقل المنابع المنابع المنابع المنابع المنابع النقل المنابع المنابع

شكرى بك — احب ان الفت النظر بمناسبة ما ذكره الزميل عوده بك ان رسم الرخصة لا يوخذ عن الشخص الواحد بلعن صاحب العدة اي عنه وعن مستخدميه فاذن لا يكون الرسم المذكور بو خذ عن شخص واحد بل عن عدة اشخاص ثم ذكر عوده بك انه يقترح ان يكون الرسم عن النقل والقلع عشرة قروش : اني ا س تقل هذا المبلغ بالنسبة لما اعلمه من اثمان الاحجار في الوقت الحاضر .

عوده بك — نعم ان الرخصة تو خذ عن كل عدة والمقصد من العدة ان تكون مشكلة من حجار وعماله والرخصة هي دين سنوي وانما الرسم الذي يو خذ بموجب التعليمات التي ذكرتها هو عبارة عن (٢٠٠) ملا شهريا فيكون رسم الرخصة جنيها واحداً ورسم النقل والفاع سبع جنيهات وكسور فاذا تاملتم تجدون ان كل محل تجاري مركب من تاجر وخدمة ولا يدفع سويا مثل هذا الرسم فاذا وافق مجلسكم العالي على تكليف الحكومة لتعديل المادة (١٨) من قانون المقالع العثماني على الصورة التي ذكرتها فنكون جنحنا لجهة العدل والانصاف ا

توفيق بك -- يَظهر ان قرار اللبعنة الادارية هو عبارة عن افتراج لتعديل قانون، والنظام الداخلي بنص على ان امثال هذه الافتراحات يجب ان تُطبع ونوزع على اعضاء المجلس قبل خمسة ايام من تاريخ البحث فيها لذلك و تطبيقاً لاحكام النظام المذكور ارجو ان يطبع هذا القرارو يوزع على اعضاء المجلس المحترمين .

طي اعضاء المجلس المحترمين .

«فوافق المجاس على ذلك·»

ر ص . سل مى المرام - لى اقتراح يافحامة الرئيس ازجو أن بقرأ · الرئيس - فليقرأ · الرئيس - فليقرأ · الرئيس - فليقرأ ·

فقرئ :

الافتراح — «نظراً لكثرة وقوع اجرام الخطف والتلاعب فى امر الحياة العائلية وسوم التصرف والمعاملة من قبل الزوجين واوليائهما بدرجة يخجلة ومعلومة لدى العموم يطول شرحها وبيان المشاهدات فيها نرى خدمة لتدخليم الحياة العائلية ومحافظة على العرض بما يقتضيه الحال والزمن وضع موادقانونية صارمة لمحازاة اقارب الزوجة الذين يفسدونها عن زوجها والذين يقفون سدامني عالمام زواج البنات الاناث اللواتي تحت ولايتهم أو سيطرتهم أو يكرهونهن على الزواج بمن لا يرغبن وأحد الزوجين الذي يكاره رفيقه ويذيقه أنواع الاذى والجفاء — كل ذلك لمقاصد وغايات منعطة رديئة — كا الذي يكاره رفيقه ويذيقه أنواع الاذى والجفاء — كل ذلك لمقاصد وغايات منعطة رديئة وقوع الذا المجازاة الموضوعة للمحاطف والمخطوفة والني مبدورها سنة واحدة هي قليلة جداً وغير دادعة لوقوع

